



المحاسبة القضائية ودورها في تجويد الأداء المالي في المصارف دراسة حالة على المصارف العاملة بإقليم النيل الأزرق

عبد المنعم حسن حسين بابكر*

قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية والإجتماعية، جامعة النيل الأزرق، السودان

Forensic Accounting and Its Role in Enhancing Financial Performance in Banks: A Case Study of Banks Operating in the Blue Nile Region

Abdelmoneim Hassan Hussein Babiker.*

Accounting Department, Faculty of Economics, Administrative and Social Sciences,
Blue Nile University, Sudan

*Corresponding author

Received: June 08, 2025

moneim091182@gmail.com

Accepted: July 25, 2025

* المؤلف المراسل

Published: August 05, 2025

الملخص

تناولت الدراسة المحاسبة القضائية ودورها في تجويد الأداء المالي، تمثلت مشكلة الدراسة في أداء دور المحاسبة القضائية في ضبط جودة الأداء المالي بالمصارف ، هدفت الدراسة إلى التعرف على مجالات وإجراءات المحاسبة القضائية ، افترضت الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجالات المحاسبة القضائية وعملية التجويد المالي ، انتهت الدراسة المنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة ، والمنهج الاستنبطي والاستقرائي لصياغة المشكلة والفرضيات، توصلت الدراسة إلى أن هناك تطبيق معقول للمحاسبة القضائية في المصارف العاملة بإقليم النيل الأزرق ، أوصت الدراسة بضرورة تدريب وتأهيل العاملين ونشر ثقافة المحاسبة القضائية .

الكلمات المفتاحية: المحاسبة القضائية، الأداء المالي، الرقابة الداخلية، مكافحة الغش المالي، التدريب والتأهيل المهني.

Abstract

This study explores forensic accounting and its role in improving financial performance. The research problem centers on the effectiveness of forensic accounting in ensuring the quality of financial operations within banks. The study aims to identify the domains and procedures of forensic accounting and hypothesizes a statistically significant relationship between these domains and the process of financial enhancement. A historical approach was adopted to review previous studies, alongside deductive and inductive methods to formulate the research problem and hypotheses. The findings indicate a reasonable level of forensic accounting application in banks operating in the Blue Nile Region. The study recommends training and capacity-building for staff, as well as promoting a culture of forensic accounting.

Keywords: Forensic Accounting; Financial Performance; Internal Control; Fraud Detection; Professional Training and Capacity Building

المقدمة:

تعتبر المحاسبة القضائية أحد الأدوات المهمة لحماية أصول المؤسسات المالية في ظل التغيرات الحديثة، بهدف منع التلاعب والغش للحكم على نتائج الأعمال والمركز المالي بالصورة الملائمة ، لذا برزت المحاسبة القضائية كمجال حديث من مجالات علم المحاسبة لكشف المشاكل الخاصة بالأعمال التجارية والمالية وحسم النزاعات القضائية بصورة سليمة وواضحة وعادلة كما أن لجودة الأداء المالي دوراً محورياً في مساعدة الأطراف المستقيدة لاتخاذ القرارات الملائمة عن أوجه الاستثمار سيما أن العالم الحديث وتطوراته المتلاحقة تتطلب إنتاج نتائج أعمال تفي بحاجة المؤسسات المالية و المجتمع .

المحور الأول: الإطار المنهجي:

مشكلة البحث:

تمثلت مشكلة البحث في السؤال: ما دور المحاسبة القضائية في ضبط الأداء المالي بالمصارف التجارية؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث العلمية في تزويد مجالات المعرفة العلمية بالمعلومات المفيدة، في الإطار العام لعملية المحاسبة كما تمكن الأهمية العلمية في تطبيق مخرجات الدراسة في الإطار العلمي للمحاسبة القضائية داخل المصارف التجارية.

أهداف البحث:

- التعرف على المحاسبة القضائية.
- التعرف على مجالات وإجراءات المحاسبة القضائية.
- التعرف على عملية الأداء المالي.

فرضيات البحث:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجالات المحاسبة القضائية وعملية تجويد الأداء المالي .
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجراءات المحاسبة القضائية وعملية تجويد الأداء المالي .

منهج البحث:

اتبعت الدراسة المنهج التاريخي في عرض الدراسات السابقة، المنهج الإسطنباطي في صياغة المشكلة وفرضيات الدراسة كما اتبعت الأساليب الإحصائية وعرض النتائج لاختبار الفرضيات الإحصاء الوصفي في الدراسة الميدانية، و المنهج الاستقرائي لتحليل الفرضيات.

مصادر البحث:

استخدم الباحث الإستبانة كمصدر أولي ثم المراجع و الرسائل العلمية و المجالات كمصدر ثانوي .

حدود البحث:

- الحدود المكانية: إقليم النيل الازرق المصارف العاملة.
- الحدود الزمانية: 2024م.
- الحدود الموضوعية: المحاسبة القضائية / الأداء المالي.

المotor الثاني: الدراسات السابقة

تناول الباحث الدراسات التي تمكن من الحصول عليها كما يلي:

- 1- دراسة **أحمد 2021م**) تناولت الدراسة دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات ادارة الأرباح، كما هدفت الدراسة الى التعرف على الاطار الفكري للمحاسبة القضائية وتمثلت مشكلة الدراسة في ما المقصود بالمحاسبة القضائية وما دورها ومجالات استخدامها، كما اهتمت الدراسة بأدبيات المحاسبة القضائية كما افترضت الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح كما وتوصلت الدراسة إلى أن تعد ممارسات الأرباح .
- 2- دراسة **جمال وأخرون 2022م**) تناولت الدراسة مقومات تطبيق المحاسبة القضائية في البيئة المصرية كما هدفت الدراسة إلى تحديد المهارات الواجب توافرها في المحاسبة القضائية مشكلة الدراسة في ما مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية في البيئة المصرية إهتمت الدراسة بازدياد الحاجة إلى خدمات المحاسبة القضائية نتيجة الإنهيارات المالية ، كما افترضت الدراسة أن توجد معوقات وصعوبات تحد من تطبيق المحاسبة القضائية ، توصلت الدراسة إلى أن توفير التأهيل العلمي والعملي لممارسة منصة المحاسبة القضائية أن المحاسبة القضائية تساهم في رفع كفاءة الهيئات الرقابية.
- أوصت الدراسة بإعداد كودار مؤهلة ومدربة علمياً وعملياً في مجال المحاسبة القضائية مع ضرورة من القوانين الخاصة بعقوبات مرتكبي جرائم الإحتيال المالي.
- 3- دراسة **حمدو 2015م**): تناولت الدراسة أثر تقويم نظام المراجعة الداخلية على جودة الأداء المالي للشركات الصناعية ، كما هدفت الدراسة إلى عرض الإطار النظري للأداء المالي للشركات وتمثلت مشكلة الدراسة في عدم تقويم المراجعة الداخلية يؤدي إلى ضعف الأداء المالي للشركات كما تمثلت أهمية الدراسة في تناول الإطار النظري للمراجعة الداخلية وجودة الأداء المالي في الشركات ، توصلت الدراسة المراجعة الداخلية ومتقدمه من معلومات له دور كبير في تقليل المخاطر التي تحيط بالشركات ، كما أوصت الدراسة بأنه يجب أن تتبع إدارة المراجعة الداخلية بشركة سكر كنانة للإدارة العليا مباشرة.
- 4- دراسة **إيناس 2017م**): تناولت الدراسة التقارير المالية ودورها في تجويد الأداء المالي ، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على التقارير المالية وإبراز دورها ثم تجويد الأداء المالي وتمثلت مشكلة الدراسة في ضرورة ربط مخرجات النظام المحاسبي بجودة الأداء المالي في المؤسسات المالية ، كما تمثلت أهمية الدراسة في الدور الذي تلعبه التقارير المالية وتحسين وتطوير الأداء المالي إفترضت الدراسة أن هناك علاقة ما بين التقارير المالية وجودة الأداء المالي ، توصلت الدراسة إلى أن وزارة المالية بالولاية الشمالية تقوم بإعداد التقارير المالية بصورة واضحة يسهل فهمها ، كما أوصت الدراسة بضرورة التخطيط لعملية إعداد التقارير المالية بشكل جيد.
- 5- دراسة **شاهد ، شارف 2018م**) تناولت الدراسة المحاسبة القضائية كآلية للحد من الغش والتحايل المالي ، كما هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل واستكشاف ممارسات الفساد المالي لوضع إطار لمهنة المحاسبة القضائية ، وتمثلت مشكلة الدراسة معقدة في الدور الذي تقوم به المحاسبة القضائية للتكيف عن مواجهة الغش والتحايل المالي كما تمثلت أهمية الدراسة في تمكن مهنة المحاسبة القضائية لأفراد القائمين بعمليات التقصي من مقاومة مرتكبي جرائم التحايل المالي بهدف تخفيض معدلات هذه الجرائم ، افترضت الدراسة أن توجد للمحاسبة القضائية خدمات يمكن أن تساهم بها في الكشف عن الغش والتحايل المالي ، توصلت الدراسة إلى تمنع المحاسب القضائي على القدرة على إدارة المخاطر يساهم في تفعيل دور المحاسبة القضائية ، أوصت الدراسة بضرورة دمج م بين القطاعين المحاسبة القضائية والقضاء لخلق آلية فعالة للتفاؤل في الحد من الغش والتحايل المالي .

- 6- دراسة **عاطف 2011م**) تناولت الدراسة دور المحاسبة القضائية في تطوير آليات العمل المحاسبي لمكافحة الفساد المالي والإداري ، كما هدفت الدراسة إلى تحليل دور المحاسبة القضائية في تطوير آليات العمل المحاسبي لمكافحة قضايا الفساد المالي والإداري ، تمثلت مشكلة الدراسة في توضيح حالة الفساد المالي والوظيفي بجانب ضعف الشفافية حيث تعتبر الركيزة الأساسية للحصول على المعلومات ، كما تمثلت أهمية الدراسة بموضوع المحاسبة القضائية كواحد من القضايا العصرية التي تحتاج إلى تصليط الضوء عليها لمحاربة الفساد المالي والإداري ، افترضت الدراسة أن توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين

الأساليب الإحتيالية للفساد المالي والإداري وبين حالات الغش والفساد، توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الدراسة ترجع لاختلاف عدد سنوات الخبرة فيما يتعلق بآليات المحاسبة القضائية ، أوصت الدراسة إلى أن هناك حاجة إلى آليات المحاسبة القضائية سواء لطلبة المحاسبة في الجامعات أو للمحاسبين والمراجعين .

المحور الثالث: الإطار العام للمحاسبة القضائية أولاً: مفهوم المحاسبة القضائية:

- 1- عرفها برغل (2015م: 3) بأنها مهنة تتطلع إلى أبعد من الأرقام في التعامل مع الواقع و تستعين بالقانون و مهارات التحقيق لتكون حاضرة في المحاكم للاستعانة بها في التحقيقات القانونية لكشف الأضرار و عمليات التقاضي لفض النزاعات بصورة عادلة .
- 2- كما عرفها إدريس (2019م: 9) بأنها المحاسبة التي تقوم بتسجيل و توثيق و تلخيص الأحداث المالية و كشف ما فيها من غش وإحتيال أمام المحاكم وهي التي تنظر إلى ما وراء الأرقام القضائية التي تعطي تحليل محاسبي يكون ملائماً لقاعدة المحكمة لفض النزاعات .
- 3- عرفها السيسى (2006م: 33) هي إحدى المجالات المحاسبية التي تستند على المعرفة المتكاملة بكل أساسيات و مرتكز المحاسبة و مهارات التحري والتقصي في ضوء المعرفة بالمواقف القضائية . يتضح للباحث أن التعريفات السابقة أن ليس هناك مفهوم محدد متطرق عليه للمحاسبة القضائية إلا أن جاءت كل المفاهيم متتفقة بأنها تساعد المحاكم في فض النزاعات المالية من خلال:
 - كشف الأضرار.
 - النظرة إلى ما وراء الأرقام المحاسبية .
 - التحليل الملائم .

كما يرى الباحث أن للمحاسبة القضائية دوراً في إنتاج نتائج أعمال ملائمة تساعد أصحاب الأضرار في الحكم على مدى جودتها .

ثانياً: أهداف المحاسبة القضائية:

- يرى سامي ، مجدي (2002م: 53) أن أهداف البحث تتمثل في: -
- أ- تحديد مقدار الخسائر والأضرار الاقتصادية المتکبدة أو المحتملة وجمع الأدلة المالية التي ستكون بمثابة أدلة قوية لدعم القانون .
 - ب- تحدي العمليات الإحتيالية واكتشافها فضلاً عن اكتشاف حالات التهرب من الالتزامات المالية أو الممارسات الخاصة التي ترتكب من خلال التلاعب في السجلات المحاسبية .
- كما يرى الجمال ، جيهان (2002م)
- ج- التتحقق من الادعاءات المزعومة من قبل الأطراف ذات العلاقة .
 - د- تحديد المناطق أو الأنشطة غير القانونية التي تساعد على ارتكاب الغش و تجميع الأدلة الكافية .

ثالثاً: مقومات المحاسبة القضائية: -

- أ- المؤهل العلمي
- يرى أبو بكر (2018م: 29) أن تبدأ عملية نجاح المحاسبة القضائية على عامل التعليم سواء كان ذلك في جانب المحاسبة أو جانب القانون الأخرى حيث أن المهمة الأساسية للمحاسبة القضائية هي التتحقق من حدوث عملية احتيال.
- ب- التدريب ويرى صديق أحمдан (2002م: 869) أن المقومات تتمثل في أهمية التدريب من أجل تأهيل خبراء من المحاسبين لمساعدتهم في تقديم التقارير الفنية إلى هيئات التحكيم بصورة تتوافق مع أدلة الإثبات لسبب المعايير الدولية في إعداد التقارير المحاسبية.
- ج- كما يرى طارق (2018م: 73) أن المهارات و القدرات و المعرفة هي القدرة على تحديد عملية الاحتيال ويمثل ذلك الحد الأدنى من المعلومات الأولية لاتخاذ الإجراءات القضائية مما تقدم يرى الباحث

أن مقومات المحاسبة القضائية هي الركائز الأساسية التي يرتكز عليها عملية القضاء المحاسبي ل توفير المعلومات التي تدل على إثبات الحقائق ثم الحكم على نتائج الأعمال .

رابعاً: أهم مجالات المحاسبة القضائية: -

- يقول الباحث وأما (2012م: 20) أن أهم مجالات المحاسبة القضائية تمثل في الآتي:
- أ- التحري عن العش في التقارير المالية وتقديم الأدلة المناسبة وتمديد المسؤولين عن ذلك .
 - ب- فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية وتحري التغيرات ونقط القوى والضعف .
 - ج- تقرير الخسائر في حالة المطالبة بالتعويض من شركات التأمين للتسوية .
 - د- تقييم الشركات في حالة وجود نزاع يستدعي دراسة بعض البنود المتنازع عليها كما أضاف الباحث سعد الدين (2010م) الآتي: -
 - هـ- الفحص الشامل للأنشطة محل الغش والفساد وإدارة الأرباح .
 - و- تقييم مدى الالتزام بالتشريعات والقوانين المتعلقة بآليات والتبرعات الحكومية
 - ز- التسويات المالية وتقييم أعمال الشركات عن إنفصال أحد الشركاء .
 - ح- دعم الدعاوى القضائية وت تقديم الإستشارات لحل النزاعات الناشئة .

خامساً: إجراءات المحاسبة القضائية: -

يقول الباحث (2012م) أن تكمّن إجراءات المحاسبة القضائية في :

أ- إجراءات خاصة بالمنازعات التعاقدية:

- يتم رفع قضية أو دعوى أمام القضاء لدراسة موضوع القضايا .
- يحيل القضاء الموضوع إلى مكتب الخبراء بديوان المراجع لدراسة الموضوع من كافة الجوانب وإبداء الرأي المحاسبي .
- يقوم الخبراء بالإطلاع على ملف القضية وإستدعاء الخصوم لعرض وجهات النظر وت تقديم المستندات المؤيدة وإعداد مذكرة دفاع .
- يقوم الخبراء باتخاذ قرار بل يتراك ذلك للقضاء .

- عرض وجهات النظر للخصوم في ضوء الإستشارات القانونية والخبرة المحاسبية.

أن من أهم الإجراءات تكون في Diqabri كما يرى (2009م)

ب- إجراءات خاصة بحالات التهرب الضريبي:

- يتم رفع دعوى قضائية إلى نيابة الأموال العامة التي تقوم بدورها بالتحقيق وإحالة موضوع النزاع إلى لجنة الفحص والتي تشكل من العاملين في مصلحة الضرائب بدراسة الموضوع من الناحية الفنية .
- تقوم لجنة الفحص بعد حلف اليمين مع لجنة متخصصة في المحاسبة القضائية من ديوان المراجع العام بإستدعاء الممول وأخذ أقواله والإطلاع على الدفاتر والمستندات وإعداد التقرير و إرساله إلى نيابة الأموال العامة .
- تقوم نيابة الأموال العامة بإستدعاء اللجنة لمناقشة تقريرها وإتخاذ القرار أو التحفظ وإحالة الموضوع إلى القضاء .
- يمكن للممول انتداب المحاسب القائي للبحث والتحري التقصي من صحة ما تم اتهامه من قبل مصلحة الضرائب عن قضية تهربه الضريبي .

المotor الرابع: الأداء العالى

اولاً: المفهوم:

- عرفه محمد (2012م: 35) هو السياسة التي تتخذها المصارف لتقرير مدى تحقيق الإدارات المختلفة ومراكز المسؤولية في الأهداف المحددة مقدماً والوقوف على الانحرافات وتفسير أسبابها وتحديد أوجه التصحيح.

- عرفه جمال (2005م: 63) بأن هو تقييم نظام متكامل يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة أو المنتخبة بما يقابلها من المؤشرات المستهدفة أو بتلك التي تعكس نتائج الأداء خلال مدى تقييم الأداء.

ثانياً: أهداف تقييم الأداء المالي:

أن لعملية تقييم الأداء المالي في المصادر أهداف عده ومتعددة يمكن عرض بعضها فيما يلي:

(وهانوي وجبراني 2010م)

أ- متابعة تنفيذ أهداف المصرف المحددة مسبقاً.

ب- الكشف عن الانحرافات وموطن الخل والضعف في نشاط المصرف وإجراء تحليل شامل لهذه الانحرافات لمعرفة مسبباتها.

ج- الوقوف على العلاقات التي تربط بين الموارد المتاحة وبين كفاءة استخدامها من قبل المصرف وكيفية تطوير هذه العلاقات خلال مدة زمنية معينة.

د- تقديم البيانات والمعلومات الإحصائية الازمة عن نتائج تقييم الأداء للأجهزة الرقابية.

ثالثاً: مراحل تقييم الأداء المالي: عبد الله (2017م)

1- مرحلة التخطيط

يتم في هذه المرحلة إعداد الموازنات والقوائم النقدية وتحديد أدوات التقييم التي سيتم استخدامها وتحديد المراكز المسئولة عن عملية التقييم والأهداف المستقبلية المتوقعة.

2- مرحلة مقارنة النتائج

و يتم في هذه المرحلة مقارنة الأداء المخطط والهدف من ذلك هو معرفة ما مدى تحقيق الأهداف التي يتم وضعها مسبقاً.

3- مرحلة ما بعد المقارنة

ويتم في هذه المرحلة معرفة ما إذا كان هناك انحرافات لغرض تحليلها ومعرفة أسبابها ومعالجتها. من خلال ما تقدم يرى الباحث أن مراحل تقييم الأداء هي عملية ضبط قنوات العمل وتتنفيذ الإجراءات الخاصة بالخطيط والسياسات الموضوعة قبل إدارة المؤسسات المالية.

المotor الخامس: اجراءات الدراسة الميدانية

اولاً: وصف مجتمع وعينة البحث

يقصد بالمجتمع محل الدراسة المجموعة الكلية للعناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها نتائج الدراسة التي لها صلة بمشكلة الدراسة ويتمثل المجتمع من المحاسبين والمحاسبين الداخليين والمستشارين القانونيين العاملين بالمصارف.

ثانياً: عينة البحث

تم اختيار عينة الدراسة من مجتمع الدراسة الموضح أعلاه عن طريق العينة العشوائية، وهي إحدى العينات غير الاحتمالية، حيث تم توزيع عدد (60) إستماراة إستبيان لمجتمع الدراسة وتم استرجاع عدد (55) إستماراة أي بلغت نسبة الاسترجاع (91%) وعدد (5) إستماراة تالفة .

ثالثاً: خصائص عينة البحث

من خلال البيانات التي تم جمعها بهدف التعرف على صفات مجتمع الدراسة من خلال المجالات المختلفة تمثل متغيرات قد يؤثر تغييرها في نتيجة هذه الدراسة والدراسات المماثلة لهذه الدراسة.

رابعاً: تحليل البيانات الشخصية لأفراد عينة البحث

أ- جدول توزيع العينة حسب متغير العمر

جدول رقم (1) : توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية.

النسبة%	العدد	العمر
20	10	أقل من 30 سنة
22	11	30 سنة وأقل من 40 سنة
26	13	40 سنة وأقل من 50 سنة
32	16	50 فأكثر
%100	50	المجموع

يتضح من الجدول رقم (1) أكبر نسبة أفراد العينة حسب العمر هي (32)% والخاصة بمتغير العمر (50) سنة فأكثر وتأتي الفئة العمرية (40-50 سنة) في المرتبة الثانية بنسبة (26)% وفي المرتبة الثالثة الفئة العمرية (30-40 سنة) بنسبة (22)% وأخيراً الفئة العمرية أقل من (30 سنة) والمرتبة الأخيرة نسبة (20)% ويتبين من ذلك أن أغلب أفراد العينة أعمارهم أكثر من 50 سنة حيث بلغ نسبتهم (80)% مما يدل على نضج أفراد العينة ولهم القدرة على تفهم بيانات الاستمار .

ب- جدول توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي

جدول رقم (2): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي.

النسبة%	العدد	المؤهل العلمي
60	30	بكالوريوس
20	10	دبلوم عالي
10	5	ماجستير
4	2	دكتوراه
6	3	أخرى
%100	50	المجموع

يتضح من الجدول رقم (2) أن غالبية أفراد العينة من حاملي شهادة البكالوريوس حيث بلغت نسبتهم (60%) ويليهم حملة الدبلوم العالي الفوق الجامعي بنسبة (20%) ثم يأتي في المرتبة الثالثة حملة شهادة الماجستير حيث بلغت نسبتهم (10%) وفي المرتبة الرابعة حملة الشهادات الأخرى حيث بلغت نسبتهم (6%) وأخيراً حملة شهادة الدكتوراه حيث بلغت نسبتهم (4%) ويتبين من ذلك أن غالبية أفراد العينة من حملة البكالوريوس مما يعني أن الإجابات المطلوبة ستكون جيدة .

ج- جدول توزيع العينة حسب متغير التخصص العلمي

جدول رقم (3) : توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي.

النسبة%	العدد	التخصص
60	30	المحاسبة
10	5	إدارة الأعمال
6	3	الاقتصاد
4	2	نظم المعلومات المحاسبية
6	3	دراسات مصرفيه
14	7	أخرى
%100	50	المجموع

يتضح من الجدول رقم (3) أن غالبية أفراد العينة من حيث التخصص بلغت نسبتهم (60%) من عينة الدراسة وهم من حملة المحاسبة ويليهم حملة الشهادات الأخرى بنسبة (14%) ويأتي تخصص إدارة الأعمال في المرتبة الثالثة بنسبة (10%) وثم يأتي تخصص الاقتصاد وتخصص الدراسات المصرفية في المدينة الرابعة بنسبة 6% لكل منهم وأخيراً يأتي تخصص نظم المعلومات المحاسبية في المدينة الأخيرة بنسبة (4%) من عينة الدراسة ويوضح من ذلك أن أكبر نسبة من حيث التخصص هي نسبة تخصص المحاسبة مما يعني أن تتوقع إجابات أكثر دقة .

د- جدول توزيع العينة حسب متغير المسمى الوظيفي

جدول رقم (4) : توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي.

الوظيفة	المجموع	العدد	النسبة%
محاسب		35	70
مراجع		3	6
قانوني		1	2
آخر		11	22
المجموع	50	50	%100

يتضح من الجدول رقم (4) إن غالبية أفراد عينة الدراسة هم تحت المسمى الوظيفي في وظيفة محاسب حيث بلغت نسبتهم (70%) من عينة الدراسة، ثم المسمى الوظيفي للوظائف الأخرى بلغت نسبة (22%) ثم وظيفة المراجع بلغت نسبتهم (6%) ثم وظيفة قانوني (2%) من عينة الدراسة.

- يتضح من ذلك أن المحاسبين الموظفين هم أكثر فئات المجتمع مما يدل على هنالك امكانية وجود نتائج أكثر مصداقية وواقعية .

هـ - جدول توزيع العينة حسب متغير سنوات الخبرة

جدول رقم (5) : توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة.

سنوات الخبرة	المجموع	العدد	النسبة%
أقل من خمسة سنوات		15	30
5 وأقل من 10 سنوات		8	16
10 وأقل من 15 سنة		20	40
15 وأقل من 20		7	14
المجموع	50	50	%100

يتضح من الجدول رقم (5) أن غالبية أفراد عينة الدراسة من حيث سنوات الخبرة 10- 15 سنة بلغت نسبتهم (40%) من عينة الدراسة ثم يليهم متغير سنوات الخبرة أقل من 5 سنوات وبلغت نسبتهم (3%) ثم متغير سنوات الخبرة أقل من 5-10 سنوات وبلغت نسبتهم (16%) وأخيراً متغير سنوات الخبرة 15-20 بلغت نسبتهم (14%) ويوضح من الجدول رقم (5) أن الموظفين التي تتراوح سنين خبراتهم مابين 10-15 سنة جميعهم في مقبل عمر العطاء مما يمكنهم من الاجابة على استماراة الإستبانة.

- وعليه يصبح الوسط الفرضي للدراسة الدرجة الكلية للمقياس هي مجموعة الاوزان على عددها $. \frac{3}{(1+2+3+4+5)} = 0.3$

- وهو يمثل الوسط الفرضي للدراسة وعليه ان ارتفع متوسط العبارة عن الوسط الفرضي (3) يدل ذلك على موافقة افراد العينة على العبارة واذا انخفض يدل على عدم الموافقة.

خامساً: أداة البحث:

تم تصميم استمار الاستبانة كاداة للحصول على المعلومات الاساسية اللازمة لموضوع الدراسة حيث تتكون استمار الاستبانة من قسمين:

- **القسم الأول:** تشمل البيانات الخاصة بأفراد عينة البحث وهي العمر - المؤهل العلمي - التخصص العلمي - المسمى الوظيفي - سنوات الخبرة.

- **القسم الثاني:** يشمل عبارات البحث الاساسية البالغة (20) عبارة وهي المحاور التي تقيس فرضيات الدراسة، حيث الفرضية الاولى تقيس (هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين مجالات المحاسبة القضائية وعملية تجويد الاداء المالي) وتم قياسها بعدد (10) عبارة 1 ، الفرضية الثانية تقيس هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين اجراءات المحاسبة القضائية وعملية تجويد الاداء المالي وتم قياسها بعد (10) عبارات لقياس (Likart scale) كما تم استخدام التدرج الخماسي حسب مقياس ليكرت الخماسي ، درجات الاستجابة المتمثلة حيث شملت (5) اجابة (اوافق بشدة – اوافق – محابد – لا اوافق – لا اوافق بشدة)

جدول رقم (6): مقياس ليكرت لنقديم درجة الموافقة على عبارات الدراسة.

الدلالة الإحصائية	النسبة المئوية	الوزن النسبي	درجة الموافقة
درجة موافقة عالية جداً	% 80	أكبر من 5	أوافق بشدة
درجة موافقة عالية	% 80-70	4	أوافق
درجة موافقة متوسطة	% 69-50	3	محابد
درجة موافقة منخفضة	% 49-80	2	لا أوافق
درجة موافقة متعدمة	% 20	1	لا أوافق بشدة

سادساً: اختبار الصدق والثبات:

أ- صدق أداة البحث

وهي قياس الأداة وخلوها من الأخطاء وحتى يتم التتحقق من الصدق ثم عرض الدراسة على عدد من المحكمين لإبداء آرائهم حول الدراسة ثم تحليل كل الأراء والمقررات والملحوظات وثم نحت عملية إجراء التعديلات وهي بمثابة الصدق الظاهري وصدق المستوى للأراء، ثم تم تصميم الاستبانة في صورتها النهائية، ثم تم التتحقق من صدق الاستبانة لأداء البحث وكل محاورها ومدى ارتباطها مع بعضها البعض وتحقق الباحث من ذلك عن طريق إيجاد معامل الارتباط بين المحاور والدرجة الكلية والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (7): نتائج معامل الإرتباط لمقياس محاور البحث .

مستوى العنوية	قيمة الإرتباط	محاور الدراسة
0,000	0,79	الفرضية الأولى
0,000	0,86	الفرضية الثانية

يتضح من الجدول رقم (7) أن معامل الإرتباط بين كل محور من محاور الدراسة والمقياس الكلي والذي بين معاملات الإرتباط لجميع محاور الدراسة دالة على مستوى معنوية (0,05) يتراوح ما بين (0,79 و 0,86) وتعني هدمت القيم توفر درجة عالية من الصدق و الإتساق الداخلي مما يمكن الإعتماد على كل الإجابات لتحقيق الأهداف الخاصة بالدراسة وتحليل نتائجها.

ب-اختبار الثبات

الثبات يعني إعطاء المقياس نفس النتائج إذا أعيد تطبيقها على نفس العينة وأعتمد الباحث في اختبار ثبات الأداء الخاصة بالدراسة تعطى نفس قيمة النتائج على معامل أفالاير ونباخ .

والذى يأخذ قيمة تتراوح بين الصفر و الواحد الصحيح وإذا لم يكن (cronbachsAlpha) هناك ثبات فإن قيمة المعامل تساوي صفرًا وإذا كان الثبات تمام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح .

الجدول رقم (8): يوضح نتائج اختبار الفاكر و نباخ .

محاور الدراسة	عدد العبارات	ألفاكر و نباخ
الفرضية الأولى	10	0,77
الفرضية الثانية	10	0,71
إجمالي المحاور	20	0,79

من الجدول رقم (8) نتائج اختبار الصدق لجميع المحاور الخاصة بالدراسة أكبر من (60%) وتعني هذه القيم توفر درجة عالية جداً من الثبات والصدق .

جـ- الأسلوب الإحصائي المستخدم في البحث
- إجراء اختبار الثبات (اختبار الصدق الظاهري - اختبار الصدق و الثبات) ثم استخدامه لأسئلة كأي تربيع

سابعاً: عرض تحليل نتائج البحث:

يقدم الباحث إحصاء وصفى للبيانات الأساسية لعكس الأهمية النسبية لعبارات الدراسة وإختبار (كأي تربيع) دلالة الفروق ، ثم مناقشة فروض الدراسة

- عرض تحليل النتائج الخاصة بالفرضية الأولى

الفرضية الأولى: تنص الفرضية الأولى على أن (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجالات المحاسبة القضائية وعملية تجويد الأداء المالي)

أولاً: الإحصاني الوصفي لعبارات الفرضية الأولى
جدول رقم (9): الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الأولى.

م	العبارات	الإنحراف المعياري	المتوسط	الأهمية النسبية	مستوى الموافقة	الترتيب
1	تقييم نظام المراقبة الداخلية يحمي أصول المصارف من التحايل المالي	0,853	4,36	%88,2	مرتفعة جداً	3
2	التحرى عن الغش في القوائم المالية يرفع من قيمة الأداء المالي بالمصارف	0,832	4,40	%88,3	مرتفعة جداً	4
3	تقدير الخسائر بالتعويض يزيد من مصداقية المصارف أمام الجمهور	0,859	4,36	%86,4	مرتفعة جداً	5
4	دراسة البنود المتنازع عليها يحقق العدالة المالية لكل أطراف النزاع	0,763	4,51	%85,6	مرتفعة جداً	6
5	تزييد عملية الفحص الشامل للأنشطة من إمكانية الاعتماد على النتائج	0,894	4,38	%88,4	مرتفعة جداً	4
6	الالتزام بالتشريعات يعني عدم الوقوع في الاحتياط المالي	0,107	4,68	%75,4	مرتفعة جداً	1
7	تسوية أعمال المصارف يعني تضييق فرص الواقع في الاحتياط المالي	0,882	4,48	%88,5	مرتفعة جداً	5
8	دعم الدعوى القضائية بالأدلة يعني استعانته المصرف بالخبراء الفنيين	0,883	4,22	%87,4	مرتفعة جداً	8
9	التحقق من الادعاءات يسهم في فصل القضايا المالية العالقة	0,896	4,32	%89,6	مرتفعة جداً	7
10	تطبيق إجراء نظام الرقابة يزيد من إمكانية فصل المسؤوليات	0,926	4,18	%90,0	مرتفعة جداً	5

- يتضح من الجدول رقم (9) جميع عبارات الفرضية الأولى يزيد متوسطها عن الوسط الحسابي الفرضي (3) وتدل هذه النتيجة على موافقة أفراد العينة بمستوى موافقة مرتفعة جداً على أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجالات المحاسبة القضائية وعملية تجويد الأداء المالي ، حيث حققت جميع العبارات نتائج إيجابية بإنحراف معياري وأهمية نسبية عالية (مرتفعتين) مما يدل على اعتمادها كنتيجة للدراسة .
- 2- يلاحظ أن العبارة (تطبيق أثر نظام الرقابة يزيد من إمكانية فصل المسؤوليات) حققت المرتبة الأولى حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4,35) وإنحراف معياري (0,926) بأهمية نسبية مرتفعة جداً حيث بلغت (90,0)%
- 3- أما في المرتبة الأخيرة فقد جاءت العبارة (الإلتزام بالتشريعات يعني عدم الواقع في الإحتيال المالي) حيث بلغ متوسطها (3,68) وإنحرافها المعياري (0,107) وأهميتها النسبية بلغت (75)%

ثانياً: اختبار (كاي تربيع) لدلاله الفروق لعبارات الفرضية الأولى

جدول رقم (10): اختبار (كاي تربيع) لدلاله الفروق لعبارات محور فرضية الدراسة الأولى .

الدالة	مستوى المعنوية	المتوسط	قيمة كاي تربيع	العبارات	m
وجود فروق	0,000	4,36	34,8	تقييم نظام المراقبة الداخلية يحمي أصول المصادر من التحايل المالي	1
وجود فروق	0,000	4,40	36,6	التحري عن الغش في القوائم المالية يرفع من قيمة الأداء المالي بالمصارف	2
وجود فروق	0,004	4,36	29,2	تقرير الخسائر بالتعويض يزيد من مصداقية المصادر أمام الجمهور	3
وجود فروق	0,000	4,51	45,2	دراسة البنود المتنازع عليها يحقق العدالة المالية لكل أطراف النزاع	4
وجود فروق	0,083	4,38	43,6	تزيد عملية الفحص الشامل للأنشطة من إمكانية الاعتماد على النتائج	5
عدم وجود فروق	0,083	4,68	0,080	الالتزام بالتشريعات يعني عدم الواقع في الإحتيال المالي	6
وجود فروق	0,000	4,48	19,9	تسوية أعمال المصادر يعني تصفيق فرص الواقع في الإحتيال المالي	7
وجود فروق	0,000	4,22	43,5	دعم الدعاوى القضائية بالأدلة يعني استعانته المصروف بالخبراء الفنيين	8
وجود فروق	0,000	4,32	4,33	التحقق من الادعاءات يسهم في فصل القضية المالية العالقة	9
وجود فروق	0,000	4,18	48,2	تطبيق إجراء نظام الرقابة يزيد من إمكانية فصل المسؤوليات	10

يتضح من الجدول رقم (10) أن جميع عبارات الفرضية الأولى ذات دلالة معنوية ما عدا العبارة رقم (6) حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية (0,083) وتعتبر أقل قيمة بالمقارنة ببقية القيم الأخرى التي تشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية.

وبناء على ما نتقم من نتائج التحليل الإحصائي يتضح أن المتوسط العام لجميع العبارات التي تخص قياس الفرضية الأولى تدل على الاستجابة المرتفعة جداً وعليه يتم قبول فرضية الدراسة الأولى (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجالات المحاسبة القضائية وعملية تجويد الأداء المالي) .

عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية
 تتصل الفرضية الثانية على أن (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية وعملية تجويد الأداء المالي)

الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الثانية

جدول رقم (11): الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الثانية.

الرتبة	مستوى الموافقة	الأهمية النسبية	المتوسط	الإنحراف المعياري	العبارات	M
6	مرتفعة جداً	%86,3	4,54	0,842	الرأي الفني المحاسبي من الخبراء يساعد على تقليل الأخطاء المالية	-1
7	مرتفعة جداً	%85,1	4,43	0,853	الاستشارات الفنية القانونية تسهم في الحكم على القضية المتنازع عليها	-2
6	مرتفعة جداً	%84,0	4,52	0,862	تقوم المصارف بتطبيق إجراءات وقائية لضمان سير الأداء المالي	-3
5	مرتفعة جداً	%84,6	4,35	0,860	الخبراء الماليون يقدمون أدلة تساهم في فصل التزاعات المالية قيد الحكم	-4
8	مرتفعة جداً	%86,0	4,51	0,881	المحاسب القضائي المنتدب يسهم في تثبيت الحقائق	-5
9	مرتفعة جداً	%91,0	4,50	0,901	التهرب الضريبي يعمل على عدم مصداقية المعلومات المالية	-6
8	مرتفعة جداً	%81,7	4,41	0,892	عدم تطبيق التشريعات قبل هيئة الرقابة يؤدي إلى زيادة الفساد المالي	-7
5	مرتفعة جداً	%86,0	4,36	0,875	تقوم المصارف بعمل إجراءات احترازية مانعة للغش والتلاعب	-8
8	مرتفعة جداً	%81,3	4,38	0,883	الموظف المدرب يساعد في عملية الرقابة المالية الوقائية	-9
9	مرتفعة جداً	%87,3	4,42	0,887	عدم تطبيق القوانين الرادعة يؤدي إلى الفساد المالي والأداء بالمصارف.	10

يتضح من الجدول رقم (11) أن جميع عبارات الفرضية الثانية يزيد متوسطها عن الوسط الحسابي الفرضي (3) وتدل هذه النتيجة على موافقة أفراد العينة بمستوى موافقة مرتفعة جداً على أن هناك علاقة ذات دلالة

إحصائية بين إجراءات المحاسبة القضائية وعملية تحويل الأداء المالي، حيث حققت جميع العبارات نتائج إيجابية وانحراف معياري وأهمية نسبية عالية جداً، مما يدل على اعتمادها كنتيجة للدراسة.

2- يلاحظ أن العبارة (التهريب الضريبي يعمل على عدم مصداقية المعلومات المالية) حققت المرتبة الأولى حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4,58) وانحراف معياري (0,901) وأهمية نسبية مرتفعة جداً حيث بلغت %.86,0.

3- وبالرقم من أن العبارة رقم (4) هي أدنى عبارة سجلت أرقام أقل مقارنة بالعبارات الأخرى إلا أنها مرتفعة جداً حق نتائج يمكن الاعتماد عليها حيث بلغ متوسطها (4,35) وأهميتها النسبية (%84,6) وسجلت انحراف معياري بلغ (0,860).

اختبار (كاي تربع) دلالة الفروض لعبارة الفرضية الثانية

جدول رقم (12) : اختبار كاي تربع دلالة الفروق في عبارات الفرضية الثانية.

الدالة	مستوى المعوية	قيمة كاي تربع	العبارات	M
وجود فروق	0,000	16,0	الرأي الفني المحاسبي من الخبراء يساعد على تقليل الأخطاء المالية	-1
وجود فروق	0,000	18,1	الاستشارات الفنية القانونية تسهم في الحكم على القضية المتنازع عليها	-2
وجود فروق	0,000	15,6	تقوم المصارف بتطبيق إجراءات وقائية لضمان سير الأداء المالي	-3
وجود فروق	0,000	26,6	الخبراء الماليون يقدمون أدلة تساهم في فصل النزاعات المالية قيد الحكم	-4
وجود فروق	0,000	32,8	المحاسب القضائي المنتدب يسهم في تثبيت الحقائق	-5
وجود فروق	0,000	21,2	التهريب الضريبي يعمل على عدم مصداقية المعلومات المالية	-6
وجود فروق	0,000	15,1	عدم تطبيق التشريعات قبل هيئة الرقابة يؤدي إلى زيادة الفساد المالي	-7
وجود فروق	0,000	23,7	تقوم المصارف بعمل إجراءات إحترازية مانعة للغش والتلاعب	-8
وجود فروق	0,000	21,1	الموظف المدرب يساعد في عملية الرقابة المالية الوقائية	-9
وجود فروق	0,000	32,2	عدم تطبيق القوانين الرادعة يؤدي إلى الفساد المالي والإداري بالمصارف	-10

يتضح من الجدول رقم (11) أن جميع عبارات الفرضية الثانية ذات دلالة معنوية وتشيد إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية.

وبناء على ما نقدم من نتائج التحليل الإحصائي يتضح أن المتوسط العام لجميع العبارات التي تخص قياس الفرضية الثانية تدل على الاستجابة المرتفعة جداً وعليه يتم قبول فرضية الدراسة الثانية (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجراءات المحاسبة القضائية وعملية تجويد الداء المالي).

الخاتمة:

أولاً: النتائج:

- 1- هناك تطبيق مقبول للمحاسبة القضائية في المصادر العاملة بإقليم النيل الأزرق.
- 2- عدم كفاية عملية التدريب للموظفين العاملين بالمصارف.
- 3- ضعف المعرفة بأهمية المحاسبة القضائية وإجراءاتها داخل المصادر.
- 4- ضعف الاستبانة بالخبراء الماليين فقط يتم الاستبانة بالضوابط الرقابة الحاكمة للأداء.
- 5- يتم التقييد بالقوانين والتشريعات الصادرة من الهيئات الرقابية.

ثانياً: التوصيات:

- 1- تعزيز برامج التدريب والتأهيل المهني للموظفين، وخاصة المراجعين والمحاسبين.
- 2- تأهيل محاسبين قضائيين من داخل المصادر.
- 3- نشر ثقافة المحاسبة القضائية داخل المؤسسات المصرفية.
- 4- ضرورة عمل ملتقى جامع لجميع الكوادر العاملة بالمصارف لتقديم ورش عمل وأوراق عملية تصب في صالح رفع كفاءة الكادر العامل بالمصارف.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

- 1-السيسي نجوى ، (2006م) دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية ، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة في العدد الأول ، ص 33
- 2-الجمال ، جيهان (2002م) دور المراجعة القضائية في مواجهة الغش المالي في ظل البيئة الإلكترونية ، مجلة المحاسبة المصرية العدد الثالث ص 845 – 905
- 3-سامي ، مجدى محمد (2002م) دور المحاسبة القضائية في تشخيص وإكتشاف عمليات الإحتيال والخداع المالي في دراسة ميدانية مجلة البحوث التجارية في كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، العدد الأول المجلة الرابع والعشرون يناير (2002م)
- 4-جمال الكردي (2005م) مدى ملائمة قواعد الإختصاص القضائي التقليدية لمنازعات الحياة العصرية ، دار النهضة ، الطبعة الأولى – عمان ص 63
- 5-دهراوي كمال الدين محمد ، سمير كمال (2010م) نظم المعلومات المحاسبية في الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية ، مصر ص 53
- 6-محمد حسين الوادي (2012م) الإدارة الإلكترونية في الدار الجامعية عمان ، الطبعة الرابعة ، ص 35
- 7-بزغل ليناء (2015م) دور المحاسبة القضائية وحكمة الشركات والعلاقات التكمالية بينهما في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط – الأوراق
- 8-عبدالله زين العابدين (2017م) دور التحليل المالي في قياس وتقييم كفاءة الأداء المالي بالمصارف ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الدراسات العليا ، جامعة النيل الأزرق – السودان .
- 9-طارق وفيق إبراهيم (2018م) المحاسبة القضائية كآلية لضبط وتطوير أداء التقارير المالية في رسالة ماجستير غير منشورة المعهد العالي للمحاسبات والمعلومات والتكنولوجيا والإدارة ،طنطا ص 248

- 10-أبو بكر عوض الله (2018م) أثر تطبيق آليات المحاسبة القضائية في المحاكم السودانية للحد من الفساد المالي في بحث منشور في مجلة العلوم الإقتصادية والإدرية العدد الرابع ص39
- 11-إدريس إنصاف (2019م) دور المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق ، بحث منشور في مجلة تنمية الراfdin ، جامعة الموصل (2012م) المجلد 34 ص9
- 12-صديق أدم أبكر ، أحمد محمد علي ، يس عبد الرحيم أدام ، أسامة عبدالقادر عبدالمنعم ، (2022م) واقع تطبيق المحاسبة القضائية في المصارف السودانية ، بحث منشور في المجلة العربية للنشر العلمي ، العدد إثنان وأربعون ص869
- 13-rama Basam (1997م) المحاسبة القضائية ودورها في إكتشاف عمليات الإحتلال المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ، مجلة الكلية الإسلامية ، العدد الرابع ، ص20
- 14-سعد الدين، إيمان محمد (2010م) دراسة تحليلية للمحاسبة الإبداعية ودور المحاسبة القضائية في مواجهتها بالتطبيق على غطاء الإتصالات والتكنولوجيا المصري ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين والأدب ، العدد السادس ، ص75
- 15-الجيلى مقداد أحمد ، (2012م) المحاسبة القضائية إمكانية تطبيقها في العراق ، مجلة تنمية الراfdin ، جامعة الموصل ، كلية الإدارة والإقتصاد ، العدد مائه وسبعينه ص86

المراجع الأجنبية:

1. **Qunorah, A. et al. (2012).** *Fraudulent activities and forensic accounting services of banks in Port Harcourt, Nigeria.* Asian Journal of Business Management, Vol. 4,2.
2. **Digabrie, Lej. (2009).** *Implications of regulatory prescription and audit standards on the evolution of forensic accounting in the audit process.* Journal of Applied Research, vol,150